

الأمم المتحدة
الجمعية العامة

اللجنة الأولى

الجلسة ١٩

المعقودة يوم الاثنين

٢٨ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩١

الساعة ١٠/٠٠

نيويورك

الدورة السادسة والأربعون
الوثائق الرسمية

1991 1500 400

NOV 28 1991

محضر حرفي للجلسة التاسعة عشرة

الرئيس :

السيد مروزفيتش

(تركيا)

المحتويات

مناقشة عامة بشأن جميع بنود نزع السلاح

Distr. GENERAL
A/C.1/46/PV.19
11 November 1991

ARABIC

* هذه الوثيقة قابلة للتصويب . ويجب إدراج
التصويبات في نسخة من الوثيقة وإرسالها مذيّلة
بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني في غضون أسبوع
واحد من تاريخ نشرها الى : Chief of the Official
Records Editing Section, Room DC2-0750, 2 United
Nations Plaza
وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في تصويب
مستقل لكل لجنة من اللجان على حدة .

91-61581 ١٩٨٣ز(٩١)

افتتحت الجلسة في الساعة ١٠/٢٥بنود جدول الاعمال ٤٧ الى ٦٥ (تابع)مناقشة عامة بشأن جميع بنود نزع السلاح

السيد نانددو (سورينام) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : يضم وفدي

صوته الى المتكلمين السابقين في تهنئتكم سيدي الرئيس على توليكم رئاسة هذه اللجنة الهامة . واود أيضا أن أغتنم هذه الفرصة لأشكر سلفكم السفير رانا ممثل نيبال على إسهامه الرائع في عمل هذه اللجنة خلال الدورة الخامسة والأربعين للجمعية العامة . إن العديد من الممثلين الذين سبقوني الى الكلام أمام اللجنة أولوا قدرا كبيرا من الاهتمام الى نزع السلاح في سياق النظام العالمي الجديد . فالواقع انه بانتهاء الحرب الباردة تفتحت آفاق جديدة للتعاون الدولي وهذا ما يرمز إليه النظام العالمي الجديد البارز . إن توقيع معاهدة خفض الأسلحة الاستراتيجية بين الولايات المتحدة واتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية سيسهم في تحقيق نزع السلاح النووي .

ولقد لقيت تصريحات الرئيسين التي أعلننا فيها مؤخرا التزامهما تدمير أو خفض أنواع بأكملها من الأسلحة النووية ترحيب المجتمع الدولي فهي بحق بوادر مشجعة مبشرة بالخير .

بيد أن انتهاء الحرب الباردة ، في حد ذاته ، لا يعني انتهاء الصراعات الدولية وإن كان ذلك لا يعني بالضرورة العودة الى نمط سابق من العلاقات الدولية عماده توازن القوى والتحالفات المتبدلة .

إن عهد ما بعد الحرب الباردة يجب أن يعني إنتفاء احتمالات نشوب الحرب ففي سياق عالم مستقطب يحكمه خصمان متنافران أيديولوجيا .

وعلى ذلك فنحن نعتقد أن هذه التغيرات السياسية الأساسية على ساحة السياسة الدولية سترشدنا الى نظام للأمن الجماعي وسيادة القانون على الصعيد الدولي . وفي هذا السياق يمكن لميثاق منظمنا والمكوك المتاحة بموجبه القيام بدور رئيسي واكتساب مصداقية متزايدة .

ويعني هذا أن منظمنا يمكن أن تمارس عملية صنع السلم والتحكم في الصراعات بفعالية إذا تقبل الاعضاء الذين يتحملون المسؤولية الأساسية عن صيانة السلم والامن المبادئ المجسدة في ميثاق منظمنا وعمدوا الى تطبيقها تطبيقا ثابتا . وفي هذا الصدد ، يودّ وفد بلدي أن يعرب عن تقديره للإسهامات الهامة التي تقدمها منظمنا في ميدان نزع السلاح والسلم والاستقرار . ونحن نعتقد أن لجنتنا اضطلعت في الماضي بدور رئيسي في معالجة بنود بالغة التعقّد ، وأنه من الممكن التصدّي لتحديات اليوم بكل ثقة .

ومنذ بداية العصر النووي في عام ١٩٤٥ ما فتئنا نبذل الكثير من الفكر ونكتب الكثير من التحاليل والبحوث حول الاستراتيجية النووية . ومع ذلك فإن كل هذه المناقشات والاوراق لم تنته إلا الى سيناريو واحد ممكن لاستخدام الاسلحة النووية في الحرب ، يتمثل في وجود حالة لا تنطوي على أي احتمال للتعرّض للرد بالمثل ، سواء أكان ذلك باستخدامها ضد دولة لا نووية ، أو ضد دولة ضعيفة التسليح الى الحدّ الذي يسمح لمن يستعمل الاسلحة النووية بأن تكون لديه ثقة كاملة في قدرة قوته النووية على تحقيق القضاء التام من الضربة الاولى على أسلحة الدولة الضعيفة . لذلك ، فإننا نشعر بالامتنان والترحيب - واعتقد أن المجتمع الدولي كله يشاطرنني في ذلك - إزاء التدابير الانفرادية التي أعلنها الرئيس بوش يوم ٢٧ أيلول/سبتمبر والتدابير التي أعلنها بعده الرئيس غورباتشوف .

إن هذه المبادرات مشجعة وواعدة ، إلا أنه كما قال ممثل نيجيريا منذ بضعة أيام ، لا يمكن للمحاولات المستمرة دون هوادة لاستحداث واقتناء أسلحة نووية متقدمة بشكل متزايد أن تؤدي الى شيء سوى زيادة الإحساس بعدم الامن والشعور بعدم الاطمئنان فيما بين الدول التي لا تملك أسلحة نووية . لذلك يتعين الآن على الدول الاخرى الحائزة

للالسلة النووية أن تتخذ بعض الإجراءات الهامة صوب نزع السلاح النووي وبالتالي ، نحن نحث على التفاوض لإبرام معاهدة للحظر الشامل للتجارب .

وكما لاحظ ممثل البرازيل ، ينبغي أن يتجاوز هدفنا النهائي المفاوضات الجارية الآن ، ويتوخى التوصل الى اتفاقية عالمية وغير تمييزية لحظر استخدام وتطوير وإنتاج وتخزين الأسلحة النووية ، وتدميرها في نهاية المطاف . وفي منطقة أمريكا اللاتينية والكاريبي اتخذت بعض الخطوات في هذا المضمار . وفي هذا الصدد ، أود أن أشير في جملة أمور الى الاتفاق الخاص باستخدامات الطاقة النووية في الأغراض السلمية الذي وقّعه الأرجنتين والبرازيل في مدينة غوادالاجارا في شهر آب/أغسطس ١٩٩١ ، وإعلان مندوزا بشأن الأسلحة الكيميائية والبيولوجية الذي وقّعه الأرجنتين والبرازيل وشيلي ، ثم أوروغواي بعد ذلك .

لقد أعرب الأمين العام مرة أخرى عن قلقه إزاء مشكلة عمليات نقل الأسلحة التقليدية التي تجرى بشكل مغرط ومزعزع للاستقرار . ونحن نؤيد المبادرة الرامية الى إنشاء سجل لعمليات نقل الأسلحة برعاية الأمم المتحدة ، ونرحب في هذا الصدد بالدراسة المقدمة من الأمين العام . وتتضمن هذه الدراسة عناصر إيجابية حول طرق ومساائل زيادة الوضوح في نقل الأسلحة التقليدية على الصعيد الدولي على أساس عالمي لا تمييز فيه . ومن الواضح أن زيادة المعرفة والشفافية تعزز إمكانيات الحد من تجارة الأسلحة التي تذكى لهيب الصراعات . ويرى وفد بلدي أنه يمح بعد إجراء دراسة جادة لذلك التقرير ولغيره من المواد ذات الصلة ، النظر في إنشاء سجل الأمم المتحدة للأسلحة ، ولعل ذلك يتم على أساس عاجل .

إن التحول الجاري في العلاقات بين الدول الكبرى ليست له مزايا سياسية فحسب ، بل أنه يتيح أيضا فرصة فريدة للإفراج عن موارد كبيرة نتيجة لنزع السلاح . وقد يكون بالإمكان إجراء تخفيضات سنوية ضخمة في الإنفاق العسكري . واستنادا الى حسابات المعهد الدولي لبحوث السلم في استكهولم يمكن تقدير عائد السلم المحتمل في البلدان الصناعية بنحو ١٠٠ بليون دولار سنويا . ويمكن أن يرتفع هذا المبلغ الى

ما بين ٢٠٠ و ٢٠٠ بليون دولار سنويا بحلول عام ٢٠٠٠ . وعلى ذلك ، مستتراوح الوفورات المحتملة بين ١ ٥٠٠ و ٢ ٠٠٠ بليون دولار خلال عقد التسعينات .

بعد هذا العرض ، يودّ وفد بلدي أن يؤكد على ضرورة استثمار الموارد الجديدة التي ستنتج عن نزع السلاح في برامج التنمية الاقتصادية والاجتماعية . ونرى انه ينبغي أن يتسنى في ظل المناخ الدولي المحسّن تخفيض النفقات العسكرية الباهظة لصالح التنمية البشرية .

إن بلدي ، بوصفه طرفا في معاهدة ثلاثيلوكو ، يؤكد على الاهداف الواردة في إعلان اعتبار جنوب الأطلسي منطقة سلم وتعاون . وتشتمل الالتزامات الاساسية للدول الاطراف في تلك المعاهدة في قمر استخدام المواد والمرافق النووية على الأغراض السلمية وحدها ، وعدم تملك الأسلحة النووية ، وعدم الاشتراك في أية أنشطة تتعلق بالأسلحة النووية في المنطقة أو تشجيع مثل هذه الأنشطة ، وعدم السماح بوجود أية أسلحة نووية على أراضيها . وسيظل بلدي ملتزما بمنع انتشار الأسلحة النووية ودعم مفهوم المناطق الخالية من الأسلحة النووية .

السيد سينهانسي (تايلند) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : بادئ ذي

بدء ، اسمحوا لي ياسيدي أن أعرب لكم ، باسم وفد تايلند ، عن أحر التهاني على انتخابكم رئيسا للجنة الاولى ، وأن أتقدم من خلالكم بالتهنئة إلى أعضاء المكتب الآخرين . إنني واثق أن أعمال اللجنة بتوجيهاتكم القديرة ستكون بالنجاح ، وأؤكد لكم تأييد وفدي التام .

يود وفدي أيضا أن يشيد بوكيل الامين العام الموقر السيد ياسوشي أكاشي ، وبموظفيه ذوي الكفاءة .

شهد العام الماضي تغيرات تاريخية على الصعيد الدولي : إنتهاء الحرب الباردة ، وتحول العلاقات بين الشرق والغرب من المجابهة إلى التعاون . كما حدثت تطورات إيجابية أيضا في مجالي الحد من الاسلحة ونزع السلاح ، لا سيما فيما يتعلق بالاسلحة النووية . فثمة تخفيضات أجريت فعلا بصورة انفرادية وعلى الصعيد الثنائي في الاسلحة النووية وتم الاتفاق على إجرائها . ويبدو أن العالم قد اتخذ خطوات للإبتعاد عن أية محرقة نووية ، إلا أن الصراعات الإقليمية وبؤر التوتر لا تزال منتشرة في العالم ، ويمكن أن تُعمد إلى صراع أوسع في أي وقت . وحرب الخليج مثال على ذلك . كما أنها برهنت بوضوح على الخطر والتهديد للأمن العالمي اللذين يشكلهما انتشار اسلحة الدمار الشامل . والاصوات المطالبة ببذل جهد عالمي لمنع انتشار الاسلحة النووية والكيميائية والبيولوجية ترتفع من كل ركن من أركان العالم .

فيما يتعلق بمسألة نزع السلاح النووي وعدم انتشار الاسلحة النووية ، يرحب وفدي بمعاهدة إزالة القذائف المتوسطة المدى والاقصر مدى ومعاهدة تخفيض الاسلحة الاستراتيجية (ستارت) اللتين أبرمتها الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي . كما إننا نشني على المبادرة التاريخية الاخيرة التي أعلنها الرئيس بوش ، وعلى رد الرئيس غورباتشوف المماثل في إيجابيته ، مما سيؤدي إلى نزع الاسلحة النووية وتخفيضها بصورة انفرادية وعلى نحو تكميلي .

من القضايا ذات الصلة مسألة حظر التجارب النووية . ونحن نرحب بحقيقة أن الدول الحائزة للأسلحة النووية وغير الحائزة لها شاركت في مؤتمر تعديل معاهدة الحظر

الجزئي للتجارب النووية الذي عقدته الدول الأطراف في المعاهدة في كانون الأول/ديسمبر الماضي . ومع أن المؤتمر لم يتمكن ، للأسف ، من إحراز تقدم صوب إبرام معاهدة شاملة لحظر التجارب ، فإن تايلند تؤيد تأييدا تاما المشاورات المستمرة التي يجريها رئيس المؤتمر ، السيد علي العطاس ممثل اندونيسيا . ونلاحظ أيضا أن المناقشات بشأن حظر التجارب النووية تواصلت أثناء انعقاد مؤتمر نزع السلاح في اللجنة المختصة المعنية بحظر التجارب النووية ، التي أعيد تشكيلها هذا العام . ويحدونا الأمل في أن يؤدي إحراز المزيد من التقدم بمدد نظام التحقق إلى فتح الطريق في نهاية الأمر أمام إبرام معاهدة شاملة لحظر التجارب النووية .

إن وفدي يشارك الرأي القائل بأن معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية ينبغي أن تكون محور الجهود الرامية إلى الحد من انتشار الأسلحة النووية . وتايلند ترحب بانضمام عدة بلدان هي تنزانيا وجنوب افريقيا وزامبيا وزمبابوي إلى المعاهدة مؤخرا . ونرحب بشكل خاص بقيام الصين وفرنسا ، وهما البلدان الباقيان من البلدان الحائزة للأسلحة النووية ، بإعلان اعتزامهما الانضمام إلى المعاهدة .

بوصفنا طرفا في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية ، نود أن نحث جميع الدول التي لم تنضم بعد إلى المعاهدة أن تفعل ذلك في أسرع وقت ممكن . فالمشاركة العالمية والاتفاق على تمديد أجل المعاهدة إلى ما بعد عام ١٩٩٥ عنصران ضروريان لضمان قدرة النظام على البقاء .

وينبغي لاتفاقات عدم الانتشار أن تستكمل بضوابط دولية مناسبة وفعالة . فأحداث الخليج بينت بوضوح الحاجة إلى تعزيز فعالية نظام الضمانات . وللوكالة الدولية للطاقة الذرية دور رئيسي يتعين عليها أن تؤديه في هذا المضمار . ونود أيضا أن نشني على الوكالة للعمل الهائل الذي تضطلع به حاليا في الخليج .

إن احتمال استخدام أسلحة كيميائية أثناء حرب الخليج ، وهو احتمال مرعب ، قد أبرز للجميع الحاجة إلى إبرام اتفاقية فعالة للأسلحة الكيميائية في وقت مبكر . وتايلند تشاطر المجتمع الدولي قلقه إزاء تطوير هذه الأسلحة وتكديسها . ونلاحظ الزخم الذي اكتسبته المفاوضات في مؤتمر نزع السلاح . وقد أسعدنا أن نسمع من رئيس مؤتمر

نزع السلاح ، السفير ارتياغا ، سفير فنزويلا ، أنه جرى إحراز تقدم كبير في عام ١٩٩١ وأن التقرير القادم عن أعمال مؤتمر نزع السلاح سيشتمل على النص الكامل للاتفاقية . وكدولة لا تنتج الأسلحة الكيميائية ولا تصنعها ، وكطرف في بروتوكول جنيف لعام ١٩٢٥ لمدة تزيد على ٦٠ عاما ، تؤيد تايلند هذه الجهود تأييدا تاما . وسنسلم بآية طريقة نستطيع الإسهام بها . ونشعر بالاعتزاز بأنه طُلب إلينا أن نرسل خبيرا للأسلحة الكيميائية ليشترك في بعثة لجنة الأمم المتحدة الخاصة التي تقوم بالكشف عن عوامل الحرب الكيميائية ومنشأتها في العراق .

يسر وفدي أن يلاحظ أن المؤتمر الاستعراضي الثالث لأطراف معاهدة الأسلحة البيولوجية ، الذي انعقد في جنيف في الشهر الماضي ، قد توصل إلى قرارات هامة بشأن تحسين تدابير بناء الثقة وتدابير التحقق القائمة واستكمالها . ويحدونا الأمل في أن تجد الدول التي لم تصبح بعد أطرافا في الاتفاقية في النتائج التي تمخض عنها مؤتمر الاستعراض مدعاة للتشجيع فتعتمد إلى الإنضمام إلى الاتفاقية .

سيبقى بلوغ النجاح في نزع السلاح أمرا مستعصيا إذا لم يول الاهتمام الكافي لتدابير بناء الثقة . ومن الأمثلة الناجحة على تنفيذ هذه التدابير مؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا . ونحن نعتقد اعتقادا راسخا بأنه يمكن لمناطق أخرى أن تستفيد من تدابير مماثلة لبناء الثقة . والاجتماع الإقليمي المعني بتدابير بناء الثقة في منطقة آسيا والمحيط الهادئ ، الذي نظمه المركز الإقليمي للسلم ونزع السلاح في آسيا والمحيط الهادئ في كاتماندو ، قد وفر زخما قيما للغاية . وتايلند أيدت تأييدا تاما فكرة هذا الاجتماع وعقده بتقديم تبرعات لهذا الغرض .

وتلقى اقتراحات إنشاء سجل للأسلحة تابع للأمم المتحدة كثيرا من الاهتمام . وفي حين أن حكومتي تؤيد الدعوة إلى قدر أكبر من الشفافية وتدرك الحاجة إلى القضاء على تطوير الأسلحة وتكديسها ونقلها ، فإننا نرى أنه ينبغي لهذا السجل أن يكون عالميا وغير تمييزي ، وينبغي إيلاء الاحترام الواجب لحق البلد الواحد في الدفاع عن النفس . وكما قال الأمين العام ببلاغة وإيجاز :

"ينبغي أن نضع معايير عادلة للمراقبة المتعددة الاطراف لعمليات نقل الاسلحة مع القيام في نفس الوقت بتلبية الاحتياجات الامنية المشروعة للدول" . (A/46/1 ، ص ١٤)

ونود أيضا أن نضيف رأينا بشأن هذه المسألة المعقدة وهو أن توافق الآراء الحقيقية مطلوب ولا يمكن تحقيقه إلا من خلال المشاورات والحوار .

في الختام ، يرى وفدي أننا شاهدنا في هذه اللجنة ، وفي الجمعية العامة ككل ، قدرا أكبر من التعاون وتقديم التنازلات . فالمزيد من القرارات يعتمد بتوافق الآراء . والقرارات التي تتناول نفس القضايا يجري دمجها معا بنجاح . ووفدي يرحب بهذا الاتجاه الإيجابي ويتعهد بتقديم دعمه وتعاونه التامين للجهود الرامية إلى تحديد الاسلحة ونزع السلاح على نحو فعال . وكما يذكرنا بحق الامين العام في تقريره عن أعمال المنظمة :

"ليس من المحتمل أن تدوم الفرص المتاحة لنا الآن إلى ما لا نهاية" .

(A/46/1 ، ص ١٤)

السيد تاكر (جزر البهاما) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : باسم وفدي

جزر البهاما ، اسمحوا لي أن أهنيئكم ياسيدي على انتخابكم رئيسا للجنة الاولى في دورة الجمعية العامة السادسة والاربعين . ويثق وفدي بأن الكثير سيُنجز أثناء هذه الدورة بفضل خبرتكم وحنكتكم الدبلوماسية . ونشكر بالتهنئة أيضا إلى أعضاء المكتب الآخرين . كما أود أن أعرب عن امتنان وفدي إلى الرئيس السابق ، السفير رانا ، سفير نيبال ، الذي أدار بقدرة كبيرة مداولات اللجنة في الدورة الخامسة والاربعين .

إن جزر البهاما دولة غير حائزة للأسلحة النووية وليست لها أية مصلحة في حيازة أو إنتاج أسلحة التدمير الشامل ، ومن هذا المنظور يفهم بوضوح إهتمامنا والتزامنا بميانة السلم والاستقرار ونزع السلاح العام والكامل .

إن التطورات الهائلة المؤثرة في هذه المجالات ، استحوذت على انتباهنا وأثارت خيالنا . فلقد أمكن تغادي تهديد كبير للسلم والامن الدوليين في فترة ما بعد الحرب الباردة عندما حققت قوات التحالف تحرير الكويت . ومنذ ذلك الحين تعزز على نحو حاسم دور الامم المتحدة . إن تخفيف حدة التوتر بين الشرق والغرب لا يزال مستمرا وهو يجعل امكانيات ابرام اتفاقات شئائية ومتعددة أمرا أقرب إلى الواقعية . لقد أدى التعاون بين دول أعضاء وتوفر الإرادة السياسية لديها إلى إحراز تقدم ملموس في ميدان نزع السلاح .

وتعتبر الاحداث الاخيرة ، وبصفة خاصة في أوروبا الشرقية دليلا واضحا على أن الصراعات والنزاعات يمكن أن تحدث في أي وقت فتؤدي إلى أزمات دولية . كما أن منطقة الشرق الاوسط لا تزال ساحة للقتال المستمر على الرغم من أن مؤتمر السلم في تلك المنطقة يوشك على الانعقاد . ولا يزال نقل الأسلحة وبيعها مستمرا دون هوادة . ولذلك يتحتم على المجتمع الدولي أن يوطد المكاسب التي تحققت وأن يضع استراتيجيات تضمن السلم والاستقرار العالميين في القرن الحادي والعشرين ، وذلك بإعادة تقييم وصياغة تفكيره بشأن كامل مسألة الأمن ونزع السلاح .

وإذا أردنا أن تتسارع الاتجاهات الحالية نحو تخفيض الأسلحة النووية ، فيجب أن يظل منع نشوب حرب نووية وتعزيز نزع السلاح النووي على قمة جدول الأعمال الدولي . ويجب علينا أن نشجع على بذل المزيد من الجهود الايجابية لمنع الانتشار ليس فقط في الأسلحة النووية ولكن أيضا في جميع أسلحة التدمير الشامل ، والأسلحة التقليدية كذلك .

ومن هذا المنظور ، ننظر إلى المبادرات الاخيرة المطروحة في المجتمع الدولي وإلى تصريحات اللاعبين الرئيسيين الرامية إلى وقف انتشار الأسلحة النووية . ويعتقد وفدي أن أهم تطور في هذا الميدان كان التوقيع على معاهدة الحد من الأسلحة

الاستراتيجية (ستارت) بين حكومتي الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفياتي في تموز/يوليه ١٩٩١ بعد ٩ سنوات من التفاوض . ووفقا لاحكام هذه المعاهدة سينخفض لاول مرة عدد الاسلحة النووية البعيدة المدى من ترسانات كلا البلدين . وهذا امر ضروري في عملية خفض التدريجي للأسلحة النووية ولو كانت لاهداف الردع . ويرحب وفدي كذلك بمجموعة المقترحات التي أعلنها الرئيس بوش بتاريخ ٢٧ أيلول/سبتمبر والرئيس غورباتشيف بتاريخ ٥ تشرين الاول/أكتوبر ١٩٩١ ، وهي مقترحات تعد بإجراء تخفيضات انفرادية في الاسلحة النووية التكتيكية وفي القذائف التسيارية العابرة للقارات ذات الرؤوس الحربية المتعددة . إن هذه المقترحات تبعث لدى الدول غير الحائزة للأسلحة النووية الأمل في أن يثبت لها صدق التزام الدول الحائزة للأسلحة النووية بوقف مباح التسلح .

إن في تناقص عدد تجارب الاسلحة النووية والتطورات الايجابية في هذا الميدان مدعاة للإرتياح . بيد أن هذا لا يخفي حقيقة أن آلافا من الاسلحة النووية لا تزال موجودة في ترسانات الدول الحائزة للأسلحة النووية . والدراسة الشاملة لعام ١٩٩٠ بشأن الاسلحة النووية تؤكد أن هناك انتشارا عموديا ونوعيا في الاسلحة النووية على الرغم من التخفيضات الكمية . وبعد أربعة عقود لا يزال الهدف المتمثل في نزع السلاح العام والكامل تحت رقابة دولية فعالة ، هدفا بعيد المنال .

إن الحظر الكامل للتجارب النووية هو جوهر منع الانتشار النووي لأن تجارب الأجهزة النووية تعد عنصرا حاسما لا غنى عنه في انتاج الاسلحة . إن حظر التجارب في جميع البيئات سيقلل من انتاج أسلحة أكثر تطورا ويمنع بناء الترسانات النووية الضخمة . إن المؤتمر التعديلي الذي انعقد بموجب المادة الثانية من معاهدة الحظر الجزئي للتجارب في كانون الثاني/يناير كان ضروريا للتركيز على هذه الحقيقة الواضحة . وباعتبار جزر البهاما إحدى الدول التي طالبت بانعقاد المؤتمر فإننا نشعر بالأسف لأن المؤتمر لم يتوصل إلى اتفاق على نص الإعلان الختامي . ومع ذلك فمما يبعث على التشجيع أن بعض التقدم قد أحرز ، ونأمل أن يؤدي التبادل المكثف لوجهات النظر إلى إسهامات بناءة في سبيل التوصل إلى معاهدة للحظر الشامل للتجارب النووية .

وتعتبر معاهدة عدم الانتشار صكا هاما لمنع المزيد من استحداث الاسلحة النووية . ولذلك ينضم وفدي إلى غيره من الوفود في الترحيب بإنضمام حكومات جنوب افريقيا وتنزانيا وزمبابوي إلى الاتفاقية مؤخرا . كذلك فإن القرارين الهامين للدولتين النوويتين المتبقيتين ، وهما فرنسا والصين ، بالإنضمام إلى المعاهدة ، يلقيان منا ترحيبا مماثلا . وينبغي أن يشجع هذا الانضمام ، الدول الأخرى التي لم تنضم إلى المعاهدة حتى الآن ، على أن تفعل ذلك بغية تعزيز النظام وإضفاء الطابع العالمي عليه . ونحن ندرك أن التصديق على معاهدة عدم الانتشار أو الانضمام إليها لا يضمنان في حد ذاتهما أن بلدانا معينة لن تستحدث الاسلحة . بيد أن ذلك هو أفضل تأكيد لنا بأن هذه الدول راغبة في الالتزام بمعايير المجتمع الدولي .

وفي منطقتنا ، منطقة أمريكا اللاتينية والكاريبي ، يرى وفدي أن اتفاق التعاون النووي بين الأرجنتين والبرازيل ، خطوة هامة صوب منع الانتشار النووي . وتأمل جزر البهاما أن يتم قريبا الانتهاء من المناقشات الجارية بشأن اتفاق الضمانات بين الدولتين من ناحية والوكالة الدولية للطاقة الذرية من ناحية أخرى ، الأمر الذي يسمح بإنضمام البلدين إلى معاهدة عدم انتشار الاسلحة النووية في أمريكا اللاتينية ومنطقة الكاريبي (اتفاقية ثلاثيلوكو) . إن جزر البهاما دولة طرف في هذه المعاهدة التي هي أول معاهدة تنشئ منطقة خالية من الاسلحة النووية في منطقة مأهولة . ومن ثم سيشارك وفدي مرة أخرى في تقديم القرار الذي سيقدم إلى اللجنة تحت هذا البند . وبالإضافة إلى ذلك ، فإننا نحث دول المنطقة التي لم تنضم إلى المعاهدة أن تفعل ذلك في أقرب فرصة ممكنة لأن حظر الاسلحة النووية في أمريكا اللاتينية ومنطقة الكاريبي ينبغي أن يشكل أولوية للجميع .

لقد أحرز تقدم كبير صوب إبرام اتفاقية الاسلحة الكيميائية خلال الدورة المضمونة لمؤتمر نزع السلاح لعام ١٩٩١ . ويرد هذا التقدم بالتفصيل في الوثيقة A/46/27 التي تولى عرضها على هذه اللجنة بتاريخ ١٥ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩١ ، السيد مغير فنزويلا باعتباره رئيسا للمؤتمر . ويعتقد وفدي أن إتمام صياغة مشروع هذه الاتفاقية على سبيل الأولوية يعد مهمة أساسية للمؤتمر . فإن اتفاقية الاسلحة

الكيميائية ستكون قوة دافعة لتخفيض خطر التهديد بهذه الاسلحة أو استخدامها . ونأمل أن تحل القضايا الرئيسية المتبقية حتى يمكن للمؤتمر أن يعتمد مشروع الاتفاقية في دورة ١٩٩٣ ، ويبدأ نفاذها في وقت مبكر ، كالمتموخي ، بعد حصولها على الدعم المطلوب . إن أفضل ضمان للنجاح هو أن تكون الاتفاقية فعالة وغير تمييزية ويمكن التحقق منها . وبالمثل يرحب وفدي بالتقدم المحرز في المؤتمر الاستعراضي الثالث لاتفاقية الاسلحة البيولوجية الذي أنهى أعماله بشأن تعزيز تلك الاتفاقية ، مؤخرا في جنيف .

إن الاهتمام الواسع الذي أبدى في هذه المناقشة لموضوع النقل السري للأسلحة وحيازتها في الخفاء يقف شاهدا على ما لهذه المسألة من أهمية حيوية . وقد أكدت أزمة الخليج أن النقل السري للأسلحة وحيازتها في الخفاء يمكن أن تكون لهما عواقب وخيمة . وفي هذه الحالة تمثلت العقوبة في تعريض السلم والأمن العالميين للخطر .

بيد أن استقرار الدول يمكن أن يتهدد كذلك عندما تحوز هذه الاسلحة جماعات ذات نوايا معادية للمصلحة الوطنية . ومن حق جميع الدول ، بموجب الميثاق أن تفني فرادى أو جماعات باحتياجاتها الامنية . ونحن نرى أن هذا شيء مختلف عن النقل السري للأسلحة بلا ضابط ولا رابط فهذا أمر ، يجب أن يظل المجتمع الدولي متيقظا له وهو يتطلب استراتيجيات سليمة لمعالجته . يجب أن تصبح المراحة والشفافية في مجالات نقل الاسلحة وانتاجها وتخزينها قواعد سلوك مستقرة . إن اختتام عملية الاسلحة التقليدية في أوروبا ، التي ركزت على تخفيض الاسلحة في أوروبا في تشرين الثاني/نوفمبر الماضي ، والاقتراح الخاص بإنشاء سجل في الأمم المتحدة لمراقبة الاسلحة ، على النحو الوارد في تقرير الامين العام (A/46/301) ، يثيران الطريق لتناول هذه المسألة .

لقد ذكر السيد ياسوشي أكاشي وكيل الامين العام لشؤون نزع السلاح في بيانه امام اللجنة بتاريخ ١٥ تشرين الاول/اكتوبر ١٩٩١ أنه :

"الابد للمجتمع الدولي أن يأخذ بنهج متعدد الابعاد حيال السلم والأمن

لا يطفى فيه الجانب العسكري بل ينظر إليه من حيث ملته بأولويات أخرى مثل

التنمية والرفاهية والبيئة وحقوق الإنسان" (A/C.1/46/PV.4 ، ص ٣)

ولابد إذن أن يستمر النظر إلى نزع السلاح العام والكامل ، على أنه يوفر احتمالات عملية لتوليد موارد للنهوض بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية في مناطق تشكل فيها أوضاع التخلف ، والإتجار بالمخدرات ، والديون ، والفقر ، مشكلات رئيسية . إن عائدات السلم التي سمعنا عنها كثيرا يجب أن تتحقق وتؤتي ثمارها . وعندما يضع المجتمع الدولي والحكومات استراتيجيات فعالة لتحقيق هذا الغرض سيتسنى سد الفجوة التي تزداد إتساعا في العلاقات الاقتصادية الدولية بين الأمم المتقدمة النمو والأمم النامية وسيتسنى الحفاظ على السلم والأمن .

لقد أصبحت الروح العملية الجديدة واضحة في اللجنة الأولى ، وتجلى في مداولاتنا التقدم الذي ساعدت هذه الروح على تحقيقه . وعلينا أن نواصل التركيز على أهدافنا في عصر يتسم بالتغيرات والتحولات الهامة . ووفدي يتلزم بالعمل على نحو تعاوني مع الدول الأعضاء في اللجنة الأولى ومع رئيس اللجنة ومكتبها بغية إحراز مزيد من التقدم في هذه الدورة .

السيد ياتيف (اسرائيل) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : السيد

الرئيس ، اسمحوا لي بمناسبة ادلاء وفد بلادي ببيانه المضموني الاول في هذه الدورة أن أعرب عن ثقتنا بأنكم وبقية أعضاء اللجنة ستواصلون ادارة مداولات اللجنة بنفس المهارة والكفاءة اللتين أديرت بهما حتى الآن .

ان المناقشة في هذه اللجنة تقدم فرصة طيبة لتقييم التقدم المحرز في مجال نزع السلاح وتحديد الأسلحة . فمنذ اجتماع هذه اللجنة في العام الفائت ، طرأت أحداث ذات أهمية تاريخية على الساحة الدولية . وأجندني بحاجة لأن أذكر خصوصاً التقدم الهام الذي تحقق في المفاوضات الشاقة بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي ، والتي توجت بالتوقيع على معاهدة خفض الأسلحة الاستراتيجية (ستارت) . فهذه المعاهدة ، وقرار الاتحاد السوفياتي والولايات المتحدة اجراء تخفيض شديد في الأسلحة النووية التكتيكية قصيرة المدى ، يحملان للعالم فيما يبدو وعداً ببداية حقبة جديدة من السلم والامن . ولا بد من الاحتذاء في أجزاء أخرى من العالم بهذا المثال وغيره من الأمثلة الأخرى . والواقع أن ثمة خلافات وحالات توتر ونزاع طال أمدها قد أخذت تكشف عن بوادر ايجابية للتحرك نحو الحل السلمي .

إلا أنني سأركز على الشرق الاوسط الذي يشير مرة أخرى لدى المجتمع الدولي وهيئاته شواغل عميقة ، وكذلك احتمالات مشجعة لحسم نزاعاته بشكل سلمي .

وبوصفي القول اليوم ، وبقدر كبير من الرضا بأن منطقتنا باتت على عتبة حدث مهمون . فخلال يومين يحين افتتاح مؤتمر السلام في مدريد لمناقشة المشاكل العالقة وجها لوجه بين ممثلي اسرائيل وممثلي العرب من جيرانها الاقربين ، بمن فيهم عرب فلسطين الذين يقطنون في المناطق التي تديرها اسرائيل . وهذا في الواقع حدث تاريخي نأمل أن يرسى دعائم سلم دائم في الشرق الاوسط .

ومن ناحية أخرى ، فإن التطورات التي حملت في المنطقة خلال العام تدعم بشكل راسخ شواغل اسرائيل المتعلقة بمصير بقائها . هذه التطورات تتضمن احتلال الكويت من جانب العراق ، ثم ما تبعه من عملية عاصفة الصحراء ، واعتداء العراق السافر على

اسرائيل ، ومنذ عهد قريب جدا ، ما اظهره العراق من تعنت وخذاع فيما يتعلق بقدراته على التدمير الشامل . فحرب الخليج قد ايدت مرة أخرى مقولة اسرائيل بانها تواجه مشكلة تتهدد وجودها . فالتحديات العراقية بمحو اسرائيل ، واطلاق نحو أربعين صاروخا على اسرائيل ، والاستنفار الدولي لزهراء نصف مليون من العسكريين لمواجهة الوزع العراقي لهي برهان صارخ على ما كان على اسرائيل أن تواجهه من العراق وحده لولا غزو الكويت .

ما هي الدروس المستقاة من هذا العدوان ، فيما يخص مشاكل نزع السلاح ؟ كما يعلم الاعضاء ، فإن اسرائيل قد أكدت طوال سنين عديدة بأن التهديدات العراقية ضدها كانت مدعومة ببرنامج نووي يرمي الى اظهار جدية هذه التهديدات . لقد أضى جليا الآن أن مجرد التوقيع على الاتفاقات الدولية مثل معاهدة عدم انتشار الاسلحة النووية لا يضمن في حد ذاته الامتثال لهذه المعاهدة . بل على العكس ، فإن العراق ، الذي لا يزال من موقعي المعاهدة ، قد استغل وضعه للاستفادة من المعونة التقنية لتعزيز برنامجه النووي الذي أخذت تفاصيله تظهر الآن للعيان . علاوة على ذلك ، فقد أكدت اسرائيل المرة تلو المرة أن معاهدة عدم الانتشار لم تحل دون نشوب حرب محلية واحدة في العالم كله . والحروب المحلية هي البلية التي ابتلي بها الشرق الاوسط .

ومن ناحية أخرى ، ومنذ ١٩٨٠ ، اقترحت اسرائيل ، جعل الشرق الاوسط منطقة خالية من الاسلحة النووية وانضمت الى آخرين في اقتراح ذلك . وعليه ، فإن اسرائيل ما فتئت تؤيد توافق الآراء الذي توصلت اليه الجمعية العامة فيما يتعلق بهذه القضية . وتود اسرائيل أن تجدد دعوتها لتنفيذ هذا الاقتراح ، وارسائه على المبادئ التالية : أن تكون المبادرة لاقامة منطقة خالية من الاسلحة النووية منبثقة عن دول المنطقة ، وأن تجري مفاوضات حرة ومباشرة بين الدول المعنية ، وأن يجري الأخذ بترتيبات متبادلة لتعزيز الثقة بين الدول المعنية ، وأن يتم في النهاية التوقيع والتصديق على المؤتمر المقترح من جانب جميع دول المنطقة .

أن اسرائيل على استعداد للدخول في مفاوضات مع كل دولة عربية وذلك لوضع الوسائل والسبل اللازمة لتنفيذ كل جانب من جوانب الحد من التسلح الاقليمي . وتود

اسرائيل أن تؤكد مجددا ، مثلما فعلت مرارا منذ الستينات ، بأنها لن تكون البادئة بادخال الاسلحة النووية الى الشرق الاوسط .

ومنذ مطلع سنة ١٩٨٨ ، دعا رئيس الوزراء اسحاق شامير ، في البيان الذي أدلى به أمام الدورة الاستثنائية الخامسة عشرة للجمعية العامة ، الى أن يكون الشرق الاوسط منطقة خالية من الاسلحة الكيميائية . وهذا ما أكدته مجددا وزير الخارجية آنشد ، السيد موسى أرينز ، في مؤتمر باريس المعقود في كانون الثاني/يناير ١٩٨٩ . كما تم توجيه دعوة مماثلة مرة أخرى في العام المنصرم من جانب نائب رئيس الوزراء ووزير الخارجية ، السيد دافيد ليفي ، في البيان الذي أدلى به أمام الجمعية العامة .

ان اسرائيل من الدول الموقعة على اتفاقية جنيف لعام ١٩٢٥ وهي تؤيد أهداف الاتفاقية التي يجري الآن العمل على صياغتها في جنيف . وفي هذا الصدد ، أعلن وزير خارجية اسرائيل ، السيد دافيد ليفي ، في البيان الذي أدلى به في ٢ تشرين الاول/اكتوبر أمام الجمعية العامة ، موقف اسرائيل كما يلي بقوله :

"لقد خبرت منطقتنا أيضا استعمال الاسلحة الكيميائية ، التي استخدمها صدام حسين ضد شعبه فضلا عن أعدائه الايرانيين . وإن القضاء على الاسلحة الكيميائية في كل مكان ، وفي الشرق الاوسط بشكل خاص ، يكتسي أهمية قصوى . ولهذا السبب وافقت اسرائيل على أن تصبح طرفا في معاهدة القضاء على الاسلحة الكيميائية ، مع التمسك بمبدأ الشمولية . فمن أجل أن تكون الاتفاقية فعالة يتعين على جميع دول المنطقة أن تصبح أطرافا فيها" . (A/45/PV.18 ، ص ٣٧)

وفيما يتعلق بالاسلحة البيولوجية ، انضمت اسرائيل هذا العام للمؤتمر الاستعراضي الثالث ، المعقود في الشهر الفائت في جنيف ، بصفة مراقب وذلك للتدليل على نيتها في متابعة المداولات الدولية عن كسب حول هذه المسألة أيضا .

لقد تم خلال هذا العام طرح عدد من المبادرات والخطط المتعلقة بنزع السلاح والحد من التسلح في الشرق الاوسط وفي العالم . ان اسرائيل تؤيد جميع الجهود

الرامية لكبح جماح سباق التسلح في كل ركن من أركان العالم . إلا أنه لدى النظر في أي نموذج محدد يستهدف الشرق الأوسط ، لا بد أن نأخذ في الاعتبار الظروف والموانع السائدة في منطقتنا .

ثمة أمر لا لبس فيه : أن قضية أسلحة التدمير الشامل ، التقليدية منها وغير التقليدية ، لا بد من التمدي لها بكل استعجال . أن أسلحة التدمير الشامل هي ، في رأينا ، كل الأسلحة التي بإمكانها قتل المدنيين دون تمييز . أن تدمير الكويت لم يتم بأسلحة غير تقليدية . فعشرات الصواريخ من طراز "سكود" التي خربت إسرائيل أثناء حرب الخليج لم تكن لحسن الحظ تحمل أية رؤوس حربية غير تقليدية . ومع ذلك ، كان التدمير شاملا . فمن الواضح بجلاء أن الأسلحة التقليدية يمكن أن تحدث تدميرا شاملا لا يقل عن نظيراتها من الأسلحة غير التقليدية . ومن ثم ، فإن أية محاولة حقيقية للتقليل من امكانية التدمير لا بد وأن تتناول ، كأولوية ملحة ، خفض ترسانات الأسلحة التقليدية في الشرق الأوسط . فالجموع التي قد تلاقى حتفها بمثل هذه الأسلحة لن تجد مدعاة للارتياح في تعرضها للموت بأسلحة تسمى تقليدية .

وينبغي أن تكون حرب الخليج ونتيجتها حدا فاصلا لا بالنسبة لتحديد الأسلحة ونزع السلاح فحسب ، وإنما أيضا بالنسبة للمناخ العام السائد في المنطقة . ولئن كان التوجه في المنطقة قبل حرب الخليج كان توجهها جليا صوب الحرب ، فإن أمامنا الآن فرصة للنهوض بالسلم . ان صيغة اسرائيل الموحدة للنهوض بعملية السلم تتضمن المبدأين التاليين : لا بد من تناول خطر المواجهة العسكرية ، وخاصة استخدام الأسلحة التي يرجح بسبب نوعيتها وكميتها أن تحدث تدميرا هائلا وتقليل هذا الخطر وازالته في النهاية على ما نأمل ، ولا بد من عقد مفاوضات مباشرة دون أي شروط مسبقة بين اسرائيل وجيرانها ، بغية التوقيع على اتفاقات سلام بين اسرائيل وكل من الدول العربية .

وبالرغم من العقبات التي لا تزال ماثلة أمامنا ، فإنه يمكن فعل الكثير ، بما في ذلك العمل في ميدان تحديد الأسلحة . بيد أن جميع الجهود أو المبادرات من أي نوع يجب أن تتجنب الصيغ أو القرارات الرامية إلى فرض سلوك ينبع تصور من خارج المنطقة .

هناك ظروف اقليمية ، وخاصة في القضايا الامنية ، لا يمكن تسويتها إلا فيما بين دول المنطقة . وهذه الظروف تتعلق بجيران البلد المباشرين ، ولا يمكن تسويتها عن طريق ترتيبات دولية فاترة . ان تقرير الامين العام حول المنطقة الخالية من الأسلحة النووية المقدم الى الجمعية العامة في ايلول/سبتمبر ١٩٩٠ ، يبين في هذا الصدد بصورة قاطعة أنه لا بد من بناء الثقة فيما بين جميع أطراف الصراع . ويذكر أن الحلول العسكرية لا تصلح حلا للمشاكل السياسية . والاهم من كل شيء أنه لا بد من احراز تقدم في حل الصراعات الجذرية في المنطقة . وبدون هذا التقدم لن يتسنى توجيه تفكير جدي يذكر الى التدابير التقنية ، ناهيك عن تطويرها لتكون حازما حقيقيا أمام التوتر .

وما من تقدم سياسي يقصد به حسم المشاكل في الشرق الاوسط يمكن أن يكون دائما وهادفا ما لم يواكبه ويعززها تقدم اقليمي حقيقي في مجال نزع السلاح وتحديد الأسلحة . وفي هذا الصدد ، تأمل اسرائيل أن يمتد مناخ التوفيق والتفاهم الذي يبدو أنه يحقق نتائج في أجزاء أخرى من العالم الى الشرق الاوسط بدوره .

السيد تون (ميانمار) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : يسر وقد

ميانمار الذي أتشرف بتمثيله هنا اليوم أن يتقدم اليكم ، سيدي ، بأحر تهانيه على انتخابكم لرئاسة اللجنة الأولى التي هي محفل هام في منظمنا للسعي الى ارساء السلم والاستقرار . ان الاسلوب القدير الذي تديرون به ، ومعكم باقي أعضاء المكتب ، عمل اللجنة منذ بدء مداولاتنا يؤكد لنا أن هذه الدورة ستكون مثمرة .

كما أود أن أغتنم هذه الفرصة لأعرب عن تقدير وفدي العميق لسلفكم الموقر ، السفير جاي براتاب رانا ممثل نيپال ، على الطريقة المثلى التي أدار بها عمل اللجنة في دورتنا الماضية .

اذ ندخل التسعينات لا يكاد يكون هناك شك في أننا نقف على عتبة عهد جديد يبشر بعالم أفضل . إن أمم العالم التي تحررت أخيرا من هياكل سنوات الحرب الباردة الجامدة عندما كان ينظر الى كل مسألة تتعلق بالسلم والامن الدوليين من خلال منظور العلاقات بين الشرق والغرب ، قد أصبحت لديها الآن فرصة لوضع نظام دولي جديد قائم على العدل والتعاون .

واذا كان لآمالنا في هذا النظام الدولي الجديد أن تتحقق فلا بد أن تكون قائمة على مبادئ الميثاق . ففي حين أن مذاهب الردع وتوازن القوى التي سيطرت على التفكير والتخطيط العسكريين في عقود الحرب الباردة أصبحت مذاهب عفا عليها الزمن ولا بد من نبذها ، فإن مبادئ الميثاق لا تزال صالحة ولا بد من الحفاظ على حرمتها . فركائز الميثاق مثل مبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول الأخرى لا بد من التمسك بها وعدم السماح بتقويضها . فما من دولة أو مجموعة من الدول يمكن أن تخول لنفسها الحق في قولبة نظام جديد حسب اختيارها بحيث يخدم مصالحها وأهدافها الخاصة . وهنا أود أن أكرر من بيان وزير الشؤون الخارجية لميانمار أمام الجمعية العامة في ٤ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩١ ، حين قال إنه :

منذ العام الحاسم ، عام ١٩٨٥ ، الذي تبنت فيه لأول مرة الاحداث التي ستدخل التاريخ بكل تأكيد بوصفها ايدانا ببداية النهاية للحرب الباردة ، لم يحدث ما يستدعي تعديل المقاصد والمبادئ المكرمة في الميثاق . والواقع أنه

إذا كان هناك شيء واحد يتضح من التطور السريع في الشؤون الدولية ، فهو ضرورة الحفاظ على حرمة شريعة الميثاق السامية وضرورة احترامها بدقة في كل مجال من مجالات الاتصالات بين الأمم ، إذا أردنا ألاّ يتحول أمل اليوم إلى كابوس الغد" . (A/46/PV.22 ، ص ٢٦)

ان التغييرات الكبيرة التي حصلت في البيئة السياسية الدولية في السنوات القليلة الماضية وفرت حفزا مظلوما لمفاوضات نزع السلاح الشئئية . وتدابير نزع السلاح المجدية التي ظلت بعيدة المنال فترة طويلة تصبح الآن ممكنة ولم تعد تعتبر طوباوية . إن تشكيلة تدابير نزع السلاح التي لم يسبق لها مثيل التي أعلن عنها رئيس الولايات المتحدة في ٢٧ أيلول/سبتمبر ١٩٩١ ، وكذلك الاستجابة الايجابية والجسورة المماثلة من رئيس الاتحاد السوفياتي في ٥ تشرين الاول/اكتوبر قد أعطت قوة دفع اضافية لما ولدته معاهدة عام ١٩٨٧ بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي بشأن ازالة قذائفهما المتوسطة المدى والاقصر مدى ، ومعاهدة خفض الاسلحة الاستراتيجية لعام ١٩٩١ . ويسر وفدي أن المبادرات الاخيرة بشأن الاسلحة النووية للولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي قد أعقبها قرار منظمة حلف شمال الاطلسي في ١٧ تشرين الاول/اكتوبر ١٩٩١ ، بتخفيض ترسانتها النووية ب ٧٠٠ رأس حربي اضافي من مجموع ٣ ٦٠٠ من الرؤوس الحربية . وهذه التطورات تشكل تحولا تاريخيا في كفاحنا من أجل البقاء البشري .

ان القضاء على جميع الاسلحة النووية التكتيكية الموجودة في الارض وعلى السفن والغواصات والطائرات الحربية البحرية خطوة هامة . وربما يكون ما هو أهم من أعداد وأنماط الاسلحة المعنية التوكيد الذي نراه في ذلك لمحة ايماننا بإمكان وقف سباق التسلح النووي الجامح وعكس مساره . كما أن ذلك يشهد صلاحية مبدأ السعي الى تحقيق الأمن غير المنقوص على مستويات من الاسلحة تتدننى بصورة تدريجية .

وفي حين أن المسؤولية الرئيسية عن ازالة خطر حدوث محرقة نووية تقع على عاتق الدول النووية ، فغني عن البيان أن جميع الدول ، كبيرها وصغيرها ، نووية أو غير نووية ، لها مصلحة حيوية في المفاوضات الجارية بشأن نزع السلاح النووي ، وصحيح أن التقدم في المفاوضات الشئئية بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي أمر

حيوي ، إلا أن هذه المفاوضات لا يمكن أن تحل محل الجهود التي تبذل في المحفل المتعدد الاطراف . ولا بد أن تواكب الجهود الشئائية مفاوضات متعددة الاطراف . وبالتالي فإن ما يخيب أملنا أن الاتجاهات الايجابية على الصعيد الشئائي لم تقابل باتجاهات مماثلة في المحفل التفاوضي المتعدد الاطراف الوحيد المعني بنزع السلاح ، الا وهو مؤتمر نزع السلاح . فلم يسجل أي تحرك بشأن سبعة من البنود الشمانية ذات الاولوية المدرجة على جدول أعماله .

ويشاطر وفدي الاحباط وخيبة الامل اللذين أعرب عنهما الكثيرون ازاء عدم احراز تقدم صوب ابرام اتفاق للحظر الشامل للتجارب النووية . ومن المعروف تماما أن ديباجة كل من معاهدة الحظر الجزئي ومعاهدة عدم الانتشار تؤكد أن وقف جميع تفجيرات الاسلحة النووية في جميع الاوقات هو هدف جوهري . وحيث أن ميانمار كانت تعترض باستمرار على التجارب النووية في جميع البيئات ، فقد أصبحت طرفا في معاهدة موسكو لعام ١٩٦٣ ، اعتقادا منا أنها تشكل خطوة أولية هامة نحو تحقيق الحظر الشامل للتجارب النووية والقضاء على جميع أسلحة التدمير الشامل في نهاية المطاف . إن عدم وجود معاهدة للحظر الشامل للتجارب بعد مرور ثلاثة عقود تقريبا على توقيع المعاهدة انما يشير الشكوك حول مدى جدية الالتزام الذي أخذته على عاتقها الدول الوديعية لمعاهدة الحظر الجزئي للتجارب .

ولا تزال ميانمار تعتبر الحظر الشامل على التجارب النووية خطوة هامة من أجل نزع السلاح النووي . ومن غير الواقعي أن نتوقع إبرام اتفاقات مجدية لنزع السلاح في المستقبل إذا لم يتوقف التحسين النوعي للأسلحة النووية . ومن ناحية أخرى ، إن الاتفاق على وقف جميع التجارب سيعطي زخماً جديداً لعملية نزع السلاح ككل . بل إن الاتفاق على الحظر الشامل للتجارب النووية سيكون بالنسبة لميانمار ، وكذلك بالنسبة للأغلبية الساحقة من الدول رمزا لتجديد التزام الدول الحائزة للأسلحة النووية بالسعي لنزع السلاح النووي .

وفي هذا الصدد ، إن الوقف لسنة واحدة المعلن عنه مؤخراً من جانب الاتحاد السوفياتي خطوة نرحب بها ونأمل أن تكون دافعا قويا للمضي نحو الحظر الشامل للتجارب النووية . ونحث الدول الأخرى الحائزة للأسلحة النووية أن تحذو حذو الاتحاد السوفياتي بوقف جميع التجارب سواء بوقف انفرادي أو وقف متفق عليه . ويراودنا الأمل في أن تتفق جميع الدول الحائزة للأسلحة النووية الآن على بدء المفاوضات في مؤتمر نزع السلاح على معاهدة للحظر الشامل للتجارب .

لقد طالبت الجمعية العامة في مناسبات عديدة بالانضمام العالمي لمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية كوسيلة لتعزيز نظام عدم الانتشار . وإن النية المعلنة من جانب الصين وفرنسا بالانضمام إلى المعاهدة متميز دون شك فرص تحقيقها للمفوضية العالمية . وفي رأينا ، أن الدول المتبقية ستجد ما يشجعها على الانضمام عندما تثبت الدول الحائزة للأسلحة النووية التزامها القاطع الذي لا لبس فيه بمواصلة التفاوض بحسن نية على تدابير فعالة لوقف سباق التسلح في وقت مبكر ولنزع السلاح النووي ، وعلى معاهدة لنزع السلاح العام والكامل ، كما ورد في نص المادة السادسة من المعاهدة .

وهناك مسألة أخرى يجب معالجتها بسرعة هي مسألة الأسلحة الكيميائية . لقد أكدت أحداث الخليج الضرورة الملحة لاستكمال المفاوضات بشأن اتفاقية خاصة بالحظر الكامل والفعال على تطوير وإنتاج وتخزين واستخدام الأسلحة الكيميائية وبشأن تدميرها ، حيث أصبح خطر استخدام أسلحة التدمير الشامل هذه ماثلاً للعيان . وقد أحرز

مؤتمر نزع السلاح تقدما ملموسا بالفعل بشأن نص الاتفاقية ، ونشعر بأن من اللازم مضاعفة الجهود لإتمام المفاوضات .

وهناك نقطة أساسية يود وفدي أن يؤكد عليها وهي أن نظام التحقق الخاص باتفاقية الأسلحة الكيميائية في المستقبل ينبغي أن يكون مقبولا على نطاق عالمي ، ومنمفا وغير تمييزي حتى نضمن نجاحه . وأهم ما في الأمر بالنسبة لاية تدابير تحقيق استثنائية يتعين إقرارها ، وأي تقييم ينبغي إجراؤه انه لا بد أن يجري ذلك في إطار متعدد الأطراف ووفقا لمبادئ متفق عليها .

ويسعد وفدي أن يلاحظ أن السفير أوراسيو ارتياغا ، ممثل فنزويلا ، في عرضه لتقرير مؤتمر نزع السلاح ، بوصفه رئيسا للمؤتمر ، أعرب عن ثقته بأن هدف التوصل الى اتفاق نهائي في عام ١٩٩٢ هدف يمكن تحقيقه دون صعوبة كبيرة .

ولا تزال ميانمار ملتزمة التزاما راسخا بتحقيق حظر كامل على الأسلحة الكيميائية . ويود وفدي أن ينتهز هذه الفرصة ليعلم مرة أخرى أن ميانمار لا تمتلك أسلحة كيميائية ولا تعتزم امتلاكها .

إننا نشهد اليوم مبادرات هامة لنزع السلاح تبشر بأن تكون بداية لنهاية سباق التسلح النووي . ولكن أسلحة التدمير الشامل لا تقتصر على الأسلحة النووية وحدها ، فالأسلحة الكيميائية والبيولوجية والتقليدية لا تقل أهمية عنها . ومنذ الحرب العالمية الثانية ، اندلعت معظم الصراعات المسلحة بأسلحة تقليدية . وخلال العقدين الماضيين ، في ظل تقدم العلوم والتكنولوجيا ، كانت هناك زيادة مذهلة في الطاقة التدميرية لهذا الأسلحة . وقد اتضح في حرب الخليج ، بما لا يدع مجالا للشك ، أن الأسلحة التقليدية يمكن استخدامها بدقة فتاكة وبنتائج مدمرة .

وبينما يوجد تسليم متزايد بضرورة كبح جماح سباق التسلح التقليدي ، فإنه لم يتم تحقيق الكثير في صدد وضع القيود اللازمة على إنتاج وتخزين ونقل الأسلحة التقليدية . ان مبيعات الأسلحة تتزايد وتزدهر ، رغم انه قد تم في الشهور الأخيرة الاتفاق بين الدولتين الرئيسيتين على بعض الضوابط في صدد نقل الأسلحة .

وإزاء هذه الخلفية ، درسنا تقرير الأمين العام (A/46/301) ، المعنون "دراسة عن طرق ووسائل زيادة الوضوح في نقل الأسلحة التقليدية على الصعيد الدولي" . ومع أن اقتراح إنشاء سجل عالمي وغير تمييزي لنقل الأسلحة تحت إشراف الأمم المتحدة اقترح له بلا مراء مزايا فإن تطبيقه ينبغي ألا يحدث إلا بعد إجراء تقييم متعمق ، بالنظر إلى سعة المسألة وحساسيتها .

وكما ورد في الدراسة ، فإن الظروف السياسية والعسكرية تختلف من منطقة إلى أخرى ، والتدابير الهادفة إلى تعزيز الوضوح في نقل الأسلحة قد لا تعتمد على جميع الدول فوراً . وعلاوة على ذلك ، لا يشمل السجل المقترح إنتاج وتخزين الأسلحة . وبالتالي ، يرى وفدي أن كل دولة ينبغي أن يتاح لها الوقت الكافي لدراسة الوثيقة A/46/301 بعناية وأن يسمح لها بتقديم تحفظاتها قبل اتخاذ أي إجراء .

إن بزوغ فجر عهد جديد من التفاهم والتعاون يدفعنا إلى الأمل في أن يؤدي ذلك إلى اتفاقات جادة لنزع السلاح . ولدينا الآن فرصة الاختيار بين الاستمرار في سباق التسلح أو قيام عالم أكثر استقراراً وعدلاً . فلنعمل على توطيد وتوسيع الاتجاهات الإيجابية التي نشهدها اليوم .

رفعت الجلسة الساعة ١١/٣٠